الأمم المتحدة

TD/B/WP/300

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
27 September 2019
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

الدورة الثامنة والسبعون

جنيف، ٢-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

المحتويات

الصفحة

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة في دورتها الثامنة والسبعين ٢

ثانياً – موجز الرئيس ٣

ثالثاً – المسائل التنظيمية ١٣

المرفقات

الأول – مشروع قرار للعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه ١٥

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والسبعين للفرقة العاملة ١٦

الثالث – الحضور ١٧

GE.19-16672(A)

1916672

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة في دورتها الثامنة والسبعين

ألف- الاستنتاجات المتفق عليها بشأن تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية،

١- *تؤكد من جديد* أهمية التقييمات الداخلية والخارجية من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة وفقاً لسياسة الأونكتاد التقييمية وقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم؛

٢- *تعترف* بعبء العمل الإضافي المترتب على الإدارة القائمة على النتائج؛ و*تؤكد من جديد* أهمية زيادة تحسين التنفيذ بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؛

٣- *تثني* على الأونكتاد لاستكماله تقييم جميع برامجه الفرعية، بما في ذلك التقرير التجميعي، مما يوفر معلومات مفيدة من أجل تحسين عمل الأونكتاد؛

٤- *تعرب عن تقديرها* للجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل تنفيذ التوصيات المتعلقة بتقييم البرامج الفرعية؛ وتشجع على التنفيذ السريع للتوصيات التي لم تُنفذ بعد، مع إيلاء اهتمام خاص للتوصيات التي تعزز التعاون فيما بين الشُعب؛

٥- *تطلب* إلى الأمانة أن تتخذ مزيداً من التدابير الهادفة إلى تعزيز التعاون والتآزر المجديين فيما بين الشُعب وأن تقدم تقارير إلى الدول الأعضاء عن التقدم المحرز في الدورات ذات الصلة للفرقة العاملة؛

٦- *تشجع* الأمانة على تسليط مزيد من الضوء على عمل الأونكتاد في نيويورك، بتعزيز أوجه التآزر مع مكتبه في نيويورك؛

٧- *تتطلع* إلى جولة جديدة لتقييم البرامج الفرعية الخمسة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ و*تطلب* إلى الأمانة أن تركز على ترشيد التكاليف ذات الصلة وعلى جمع أموال من الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا الغرض، مع مراعاة حصيلة استعراض نتائج التقييم في عام ٢٠١٩.

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الفرقة العاملة

١- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- أحاطت الفرقة العاملة علماً، في جلستها العامة الختامية، بالوثيقة TD/B/WP/297. ووافقت الفرقة العاملة على مشروع قرار بشأن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة، وهو مشروع القرار الذي سيُعرض على مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثامنة والستين المقرر عقدها في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ (انظر المرفق الأول).

٢- تقييم أنشطة الأونكتاد
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢- أحاطت الفرقة العاملة علماً، في جلستها العامة الختامية أيضاً، بالوثيقتين TD/B/WP/298 وTD/B/WP/299. واعتمدت الفرقة العاملة الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- الإجراءات

١- عُقدت الدورة الثامنة والسبعون للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وواصلت الفرقة العاملة مداولاتها في إطار غير رسمي.

باء- البيانات الافتتاحية

٢- أدلى ببيان كلٌ من رئيس مجلس التجارة والتنمية، ونائبة الأمين العام للأونكتاد. وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو الوفود التالية: إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والعراق باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وتوغو باسم المجموعة الأفريقية؛ والاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ ونيجيريا.

٣- وسلط رئيس مجلس التجارة والتنمية الضوء، في كلمته الترحيبية، على الفرصة المهمة التي ستُتاح للأونكتاد والنظام المتعدد الأطراف بعقد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، في بربادوس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وحث الدول الأعضاء والأمانة على التعاون الوثيق في الأشهر المقبلة في الأعمال التحضيرية للأونكتاد الخامس عشر لضمان نجاحه. وأشار في ختام كلمته إلى أن التعاون التقني، بوصفه أحد المواضيع الرئيسية لهذه الدورة من دورات الفرقة العاملة، جزء مهم من ولاية الأونكتاد.

٤- وسلطت نائبة الأمين العام للأونكتاد الضوء، في بيانها، على تحديين رئيسيين يواجهان المجتمع الدولي، هما تغير المناخ وعدم المساواة، وأشارت إلى الأحداث الرئيسية للأونكتاد التي يشهدها شهر أيلول/سبتمبر، ومنها منتدى التجارة ومحاضرة راؤول بريبيش، فضلاً عن إطلاق *تقرير التجارة والتنمية*. وشدَّدت على أن الأونكتاد يشارك بنشاط في تنفيذ عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي يُواصل ركن التعاون التقني خدمة الدول التي هي في أمس الحاجة إل هذا التعاون. وأشارت، فيما يتعلق بالتعاون التقني للأونكتاد، إلى أن النفقات الإجمالية للتعاون التقني ازدادت في عام ٢٠١٨ بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع مستواها في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٤٣,٧ مليون دولار، وبلغت نسبة النفقات المتصلة بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً ٤٦ في المائة من إجمالي النفقات. وقالت إن هذا يؤكد من جديد التزام الأونكتاد بتحسين المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً.

٥- وفيما يتعلق بموارد الصناديق الاستئمانية، سلطت نائبة الأمين العام الضوء على أن إجمالي التبرعات لصناديق الأونكتاد الاستئمانية انخفضت بنسبة ٣ في المائة، لتصل إلى ٣٤,٢ مليون دولار، رغم تحسن الدعم المالي المقدم من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. ودعت نائبة الأمين العام الدول الأعضاء إلى التعاون الوثيق مع الأونكتاد كي يتسنى لها الوصول إلى مصادر التمويل المستدامة للتعاون التقني. وقالت إن الأونكتاد سيواصل تعزيز علاقته مع الشركاء التقليديين، والاتصال بالمساهمين المحتملين الجدد، واستطلاع مصادر جديدة للتمويل وآليات جديدة للتمويل، وفي الوقت نفسه مواصلة تحسين أداء التعاون التقني، ولا سيما في مجالات التعاون فيما بين الشُعب وفيما بين الوكالات، والإدارة القائمة على النتائج، وتعميم المنظور الجنساني. ودعت نائبة الأمين العام الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات متعددة السنوات أكثر مرونة وأكثر قابلية للتنبؤ بها، منها تبرعات في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الجديد المعني بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وإلى توسيع نطاق الأنشطة المنفذة في إطار المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي يقودها الأونكتاد.

٦- وشدَّد بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية على أهمية التعاون التقني بوصفه أداة رئيسية في تنفيذ ولاية الأونكتاد وفي دعم جهود البلدان النامية من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أعرب بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن اهتمامهم بالاستراتيجية التي وضعها الأونكتاد وبالتدابير التي اتخذها من أجل التكيف مع الإصلاح، وضمان الاعتراف الكامل بموارد وقدرات الأونكتاد وإدماجها بصورة فعالة في النظام الجديد، وطلبوا أن يضاعف مكتب الأونكتاد في نيويورك جهوده لضمان إبراز عمل الأونكتاد ومواطن القوة فيه.

٧- وفيما يتعلق بتمويل التعاون التقني، أعرب بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن قلقهم لاستمرار الانخفاض في موارد الصناديق الاستئمانية في ٢٠١٨، وأقروا بضرورة تعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل وتعزيز مرونته واستدامته. واقترح بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية أن تزيد البلدان المتقدمة والشركاء الإنمائيون، ذوو الاستطاعة، تبرعاتهم للأونكتاد من أجل معالجة المصاعب المالية. وطلب بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد استطلاع فرص التمويل مع القطاع الخاص ووضع استراتيجية شاملة للتمويل.

٨- وفيما يتعلق بإدارة التعاون التقني، شدَّد ممثل مجموعة إقليمية على ضرورة زيادة التركيز على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتدريب الداخلي على الإدارة القائمة على النتائج، والتقدم المحرز صوب تعميم مراعاة المنظور الجنساني، واقترح أن يضع الأونكتاد أهدافاً محددة وقابلة للقياس لمعالجة عدم المساواة الهيكلي بين الجنسين في البلدان المستفيدة، وأن يجري تقييماً معمقاً لكل مشروع من مشاريع التعاون التقني، وأن يعزز الإدارة القائمة على النتائج على نطاق الأمانة. وسلط ممثل مجموعة إقليمية أخرى الضوء على الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتحديث قاعدة بيانات الطلبات وتعزيز التعاون فيما بين الشُعب وفيما بين الوكالات، وشجع الأونكتاد على مواصلة تعزيز التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع وكالات أخرى في تصميم وتنفيذ مشاريع التعاون التقني. وأخيراً، أشار بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إلى عدم وجود حوار أفقي في الأمانة، وطلبوا أن يتخذ الأونكتاد تدابير تكفل إطلاع موظفيه بشكل أفضل على الأنشطة الداخلية الجارية.

جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة (البند ٣ من جدول الأعمال)

٩- نظرت الفرقة العاملة في الوثيقة المعنونة "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة" ومرفقاتها (TD/B/WP/297 وTD/TD/B/WP/297/Add.1 وTD/B/WP/297/Add.2).

١٠- وأعرب بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للأونكتاد لإيلائه أولوية لأقل البلدان نمواً في تقديم التعاون التقني، ولكنهم أعربوا أيضاً عن الانشغال بشأن ضعف الدعم المالي المقدم في السنوات القليلة الماضية إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لصالح أقل البلدان نمواً. وشجع ممثل مجموعة إقليمية الشركاء الإنمائيين، ذوي الاستطاعة، على تعزيز التعاون فيما بين الأقاليم وفيما بين بلدان الجنوب، وشدد بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية على أن هذا التعاون لا ينبغي أن يكون بديلاً عن التعاون التقليدي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. واقترح أحد المندوبين إمكانية زيادة الاعتماد المالي المخصص للتعاون التقني للأونكتاد من الميزانية العادية للأمم المتحدة، بما في ذلك حساب التنمية.

١١- وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن حشد الأموال من القطاع الخاص قد يصطدم ببعض الصعوبات لأسباب منها عدم التوافق بين مصالح القطاع الخاص وطبيعة التعاون التقني للأونكتاد، الذي يتركز على السياسات الحكومية والأطر القانونية والتنظيمية. وقالت إن الأونكتاد يمكنه الاتصال بالقطاع الخاص فيما يتعلق ببعض برامج التعاون التقني، ولكن ليس من الضروري وضع استراتيجية لحشد الأموال من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالميزانية العادية للتعاون التقني، سلطت نائبة الأمين العام الضوء على الجهود التي بذلها الأونكتاد في الآونة الأخيرة لزيادة الميزانية المخصصة للموظفين، وحثت الدول الأعضاء على دعم مساعي الأونكتاد من خلال ممثليها في لجنة الإدارة والميزانية التابعة للجمعية العامة. وأخيراً، لاحظت نائبة الأمين العام أن الغرض من الزيارات إلى عواصم البلدان المانحة الرئيسية هو استكمال الجهود التي تبذلها فرادى الشُعب في حشد الأموال. واقترحت تعزيز نشر نتائج التعاون التقني، من أجل زيادة الثقة لدى الجهات المانحة المحتملة.

١٢- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، قدمت شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية عرضاً مفصلاً لأنشطتها في مجال التعاون التقني. فقد أشارت إلى أن المعهد الافتراضي، وهو برنامج الأونكتاد لدعم المؤسسات الأكاديمية، وسَّع نطاق العضوية فيه ويواصل جهوده الرامية إلى تيسير العضوية فيه وبناء قدراته من خلال الدورات التدريبية عبر الإنترنت (بما في ذلك التدريب بشأن الاتفاق البيئي العالمي الجديد)، والتداول عن طريق الفيديو، والجولات الدراسية. وفي مجال الإحصاءات، وُضعت أدوات للتعلم الإلكتروني في مجال التجارة في الخدمات وخدمات البضائع، ونظَّم المشروع المشترك بين الأونكتاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الذي يهدف إلى تحسين التجارة الدولية في الخدمات، حلقات عمل للإحصائيين في منطقة غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، واصل برنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الاستجابة المباشرة للفقرة ٥٥(دد) من مافيكيانو نيروبي، إلا أن قلة الموارد لا تزال تحد من قدرة البرنامج على الوفاء بهذه الولاية. وأطلق المشروع المعنون "التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف

التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق" منصة لتقاسم التجارب الناجحة للصين وبلدان نامية أخرى في مجال السياسات العامة مع بلدان أخرى معنية بالمبادرة. وأخيراً، في مجال الديون، يواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى ما يقرب من ٦٠ بلداً، لمساعدتها على إدارة الديون على نحو فعال ومستدام، وخلص تقييم مستقل إلى أن البرنامج كان له أثر إيجابي كبير وطويل الأمد في المجالات الأساسية لإدارة الديون العامة فيما يتصل بشفافية البيانات المتعلقة بالديون.

١٣- وشدَّد ممثل مجموعة إقليمية على أهمية عمل الأونكتاد المتصل بالاتفاق البيئي العالمي الجديد، وطلب القيام بمزيد من العمل بشأن هذا الموضوع. وأشارت الأمانة إلى أنه، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لبناء القدرات من خلال المعهد الافتراضي، سيقدم الأونكتاد معلومات محدَّثة عن الاتفاق البيئي العالمي الجديد في سياق إطلاق *تقرير التجارة والتنمية* الذي سيناقشه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الثامنة والستين. وسلط ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية عمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في دعم ٥٧ بلداً في مجال الإدارة الفعالة للدَيْن العام، نظراً إلى الشواغل المتعلقة بارتفاع مستويات الديون وخطر عجز العديد من البلدان النامية عن تسديد ديونها. وأعرب بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن تقديرهم لعمل البرنامج المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. غير أنهم أعربوا أيضاً عن قلقهم لافتقار البرنامج إلى الموارد اللازمة للتنفيذ الكامل للفقرة ٥٥(دد) من مافيكيانو نيروبي. وأشارت الأمانة إلى أن القيود المالية الشديدة أعاقت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات البرنامج.

١٤- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، قدمت شعبة الاستثمار والمؤسسات، في سياق الإشارة إلى *تقريرها بشأن النتائج والآثار لعام ٢٠١٨* عرضاً مفصلاً لتأثير مشاريع بناء القدرات المنجزة دعماً للاستثمار من أجل التنمية. وقدمت الشعبة أدلة التي تؤكد أهمية منتجاتها الرئيسية ونوعيتها وفعاليتها وأثرها، بطرق منها الإشارة إلى أحدث تقييمات الأنشطة. فعلى سبيل المثال، رأى خبير تقييم مستقل أن المشروع المعنون "تعزيز قدرات راسمي السياسات، ومسؤولي تشجيع الاستثمار، والدوائر الأكاديمية في البلدان النامية، في اثنين من القطاعات ذات الأولوية لجذب الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة والشاملة" أن البرنامج نجح في تحسين القدرات المؤسسية في البلدان النامية، والتوعية بدور الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق فعالية التكاليف، وتقوية أوجه التآزر مع البرامج الأخرى داخل الشعبة وخارجها، فضلاً عن تأثيره المهم. وعملاً بالممارسة الراسخة للشعبة في الاستعراض المنهجي للمنتجات الأساسية والخدمات المميزة وتحديثها بناء على ذلك، عُرضت أيضاً التوجهات المستقبلية لبرامج المساعدة التقنية في هذا المجال. وشملت هذه التوجهات مشروعاً بشأن المناطق النموذجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٩*، ومشروعاً لإنشاء مجالس استشارية وطنية للاستثمار.

١٥- وأعرب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية عن تقديرهم لاستمرار التنفيذ الرفيع المستوى للبرنامج ولما حققه من إنجازات. وطلب ممثل مجموعة إقليمية معلومات إضافية عن طبيعة تعاون البرنامج مع الشُعب الأخرى. وسلط ممثل مجموعة إقليمية أخرى الضوء على أهمية الشمول في تقديم المساعدة التقنية، وطلب إلى الشعبة أن تقدم مزيداً من التفاصيل عن جهودها فيما يتعلق بالإنتاج وبناء القدرات من أجل الاستثمار. وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى التعليقات المشجعة

التي أدلى بها خبير تقييم على النهج الذي تأخذ به الشعبة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وشدد على أهمية تعميم المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان في جميع مساعي الشعبة.

١٦- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، أشارت مديرة شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية إلى أن هدف الشعبة هو تسليط الضوء على التأثير التحويلي للتجارة في تحسين نوعية الحياة والتمكين والحد من عدم المساواة، وأشارت في هذا السياق إلى الأنشطة المضطلع بها في المجالات الرئيسية ذات الأولوية. وفيما يتعلق بتعميم المنظور الجنساني في سياسات التجارة، أشارت المديرة إلى الدورات التدريبية الإلكترونية التي أطلقت في عام ٢٠١٥، وأضافت قائلةً إن هذه الدورات أُتيحت في عام ٢٠١٩، للمرة الأولى، باللغتين الإنكليزية والفرنسية، مما يوسع نطاق الفئات المستفيدة. وأشارت في السياق نفسه إلى أن المنشورات الصادرة في عام ٢٠١٨ استهدفت بيان الطرق التي يمكن بها تعزيز قدرة رائدات الأعمال الحرة على المشاركة في التجارة الدولية التي تلبي احتياجات مناطق محددة. وقالت إن مواجهة التحديات التي تعترض النفاذ إلى السوق والوصول إليه كانت أحد المجالات الرئيسية للتدخل، إلى جانب الحاجة إلى اتباع نهج تصاعدي للوصول إلى الأسواق، لتحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك، أكدت مديرة الشعبة أن السلوك المانع للمنافسة الذي أدى إلى إنشاء هياكل احتكارية هو سبب مستمر للقلق، وسلطت الضوء على برامج إقليمية محددة في هذا المجال. وأشارت كذلك إلى إحراز تقدم ضئيل في السنوات العشرين الأخيرة نحو تخفيف الاعتماد على السلع الأساسية في البلدان النامية، وشددت على الحاجة إلى إضافة قيمة على طول سلسلة التوريد في البلدان النامية والإبقاء على القيمة الاقتصادية في البلدان المضيفة. وسلطت الضوء على مشروعين في هذا الصدد، هما الاتجار في الأغذية من أجل تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على السلع الأساسية؛ وترويج المنتجات القطنية الثانوية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وأشادت المديرة بالجهود التي بذلتها الشعبة لإدراج الشواغل البيئية في السياسات التجارية، وسلطت الضوء على ثلاثة مشاريع، هي المشاريع المتعلقة باقتصاد المحيطات والاستراتيجيات التجارية المنفذة في بربادوس وكوستاريكا وبليز؛ والاستعراض الوطني للصادرات الخضراء المنفذ في أنغولا؛ والصادرات الخضراء من خلال معايير الاستدامة الطوعية في البلدان النامية، المنفذ في الفلبين. وأخيراً، أشارت المديرة إلى دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأضافت أن التدابير غير الجمركية يمكن أن تكون عائقاً كبيراً أمام الأعمال التجارية الصغيرة، وأنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للمساعدة في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمقومات اللازمة للتجارة.

١٧- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية عن رغبته في أن يرى مزيداً من التركيز على الاقتصاد الرقمي والتزاماً بالتعاون من أجل ترسيخ الجهود المبذولة في هذا المجال. ورداً على استفسار ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن الإجراءات الإضافية التي يمكن اتخاذها للحد من الاعتماد على السلع الأساسية، ولا سيما في البلدان النامية، أشارت المديرة إلى أن القطاع الخاص، بالإضافة إلى جهوده الحالية، يمكنه أن يشارك مشاركة أقوى من أجل الاحتفاظ بقيمة إضافية في البلدان المنتجة. وحددت المديرة الاستثمار في التدريب والهياكل الأساسية بوصفهما سبيلين لتعزيز القيمة المضافة. وفيما يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك، أشار ممثل مجموعة إقليمية إلى عدم تلقي عدد من المشاريع المقترحة في هذا المجال تمويلاً في السنة الحالية، وإن كان العديد من هذه

المشاريع سيعود بالفائدة على البلدان في أفريقيا، واستفسر في هذا الصدد عن الآليات التي يمكن أن تستخدمها الأمم المتحدة للمساعدة في الحصول على تمويل لهذه المشاريع. واستفسر ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن النُهج المشتركة بين الشُعب المتبعة لتنفيذ العمل في المجالات الشاملة؛ وأشار إلى وجود مجال للتحسن في هذا المجال من أجل تعزيز التعاون. وشدد أحد المندوبين على دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية في أقل البلدان نموا، وأعرب عن قلقه بشأن نقص التمويل، وأضاف أنه يجب التركيز على الاحتياجات الحقيقية للأعضاء وللأمانة لضمان سلاسة عمل الأونكتاد. وأشارت المديرة إلى أن من الممكن الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب بفعالية أكبر للمساعدة على علاج نقص التمويل وتكريس التعاون التقني في إطار الاتفاقات التجارية.

١٨- وسلطت الأمانة الضوء على مبادرتين بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير التجميعي، تتعلق واحدة بتعميم المسائل ذات الصلة بتغير المناخ في أعمال الشعبة، وتتعلق الأخرى بالاتصالات. ووضع منتدى التجارة، في جلسته الافتتاحية، موضوع تغير المناخ في صلب المناقشة التجارية واعتمد نهجاً مشتركاً بين الشُعب، شمل التعاون فيما بين الشُعب على تنظيم الحدث والترويج له، وكان المنتدى بمثابة منبر رفيع المستوى لعرض المسائل المتصلة بتغير المناخ في منشورات من قبيل *تقرير السلع الأساسية والتنمية*. وفيما يتعلق بالاتصالات والتوعية، أخذت الشعبة بنهج يقوم على الرد السريع في معالجة الشواغل التجارية والإنمائية وركزت على إنتاج محتوى في الوقت المناسب يتعلق بالمصلحة العامة. وفي هذا الصدد، بينت الإحصاءات أن النشرات الصحفية والأخبار المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية العالية الأداء كانت أهم البنود المدرجة في موقع الأونكتاد على شبكة الإنترنت بالمقارنة مع المنشورات الرئيسية الأخرى؛ وقد أُعدت هذه بالتعاون مع أفرقة الاتصالات والتصميم في الأونكتاد لضمان وصول المنتجات إلى الجمهور في شكل جذاب. وأخيراً، بذلت الشعبة جهوداً تهدف إلى تعزيز حضورها على الإنترنت، ولا سيما في مواقع التواصل الاجتماعي.

١٩- ورداً على استفسار ممثل مجموعة إقليمية عما إذا كانت مشاريع التعاون التقني للشعبة تأخذ في الحسبان التوصيات المنبثقة عن المنشورات التي تعدها شُعب أخرى، أشارت الأمانة إلى وجود تعاون بناء في هذا الصدد. وفيما يتعلق باستفسار مندوب عما إذا كانت الشعبة تتناول المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية، بينت الأمانة أن الشعبة تشارك بقدر أكبر في المسائل المتعلقة بتقديم الدعم إلى البلدان في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، وأن النُهج الأكثر شمولاً في التعاون مع الشُعب الأخرى ممكنة. واقترح ممثل مجموعة إقليمية أن تقتدي الشُعب الأخرى بشعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في جهودها الرامية إلى أخذ التوصيات في الاعتبار. وأخيراً، أشار مندوب إلى أن الشعبة تركز على المسائل المتصلة بتغير المناخ، وأبدى تطلعه إلى نتائج المنتدى التجاري من أجل مواصلة الجهود في هذا المجال.

٢٠- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، سلطت مديرة شعبة التكنولوجيات واللوجستيات الضوء على أنشطة التعاون التقني للشعبة وعلى دورها المحوري. وقالت إن الشعبة استأثرت في عام ٢٠١٨ بأكثر من ٦٣ في المائة من مجموع نفقات الأونكتاد المتصلة بالمساعدة التقنية. وأضافت أن التعاون التقني للشعبة يتسق اتساقاً وثيقاً مع ولاياتها المختلفة، بما فيها الولاية المنبثقة من مافيكيانو نيروبي، وأنه قائم على الطلب، ويُنفذ عموماً من خلال نهج برنامجي وفي إطار من

الشراكة الوثيقة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك الشُعب الأخرى. وأشارت إلى أن النظام الآلي للبيانات الجمركية هو أكبر برنامج للمساعدة التقنية للأونكتاد، حيث استأثر بحوالي نصف النفقات في عام ٢٠١٨. وبينت أنه نُفذ في أكثر من ١٠٠ بلد في عام ٢٠١٨ وأن التطورات الأخيرة شملت برامج إقليمية في منطقة المحيط الهادئ، ومنطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتشمل فوائد النظام، مثلاً، دعم الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة، وتعجيل إجراءات التخليص على السلع، وتحسين إحصاءات التجارة، وتعزيز الإيرادات الجمركية في البلدان المستفيدة. وفي مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، قالت المديرة إن الشعبة أعدت ونفذت ١٨ تقييماً سريعاً لمدى استعداد أقل البلدان نمواً للتجارة الإلكترونية. وقدمت الشعبة أيضاً الدعم في إعداد الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية والمساعدة في إصلاح القوانين في مجال التجارة الإلكترونية. وفي مجال سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، قدمت الشعبة الدعم من خلال استعراضات السياسات في عدد من البلدان النامية، وأقامت شراكات مع عدد كبير من أصحاب المصلحة المعنيين، في الأمم المتحدة والدول الأعضاء، لبناء القدرات في هذا المجال في البلدان النامية. وأشارت المديرة، فيما يتعلق بكلا المجالين، أي الاقتصاد الرقمي وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى أن الشعبة تفتقر إلى الموارد، بما في ذلك من حيث عدد الموظفين، التي تمكنها من تلبية جميع الطلبات التي وردت خلال الفترة. وقدمت الشعبة المساعدة في مجال النقل المستدام والقادر على التكيف، شملت دعم إنشاء ممرات للنقل على الصعيد الإقليمي والنهوض بقدرة الهياكل الأساسية لنظم النقل على التكيف مع تغير المناخ. وأشارت المديرة إلى أن عام ٢٠١٨ شهد استمرار دعم الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة، وتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة، وبخاصة الدعم المقدم إلى اللجان الوطنية لتيسير التجارة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقالت إن أكثر من ٥٠ بلداً استفادت حتى الآن من هذا البرنامج وأبلغت عن آثار إيجابية على قدرات لجانها الوطنية المعنية بتيسير التجارة. وأشارت في الختام إلى أن الشعبة تواصل تنفيذ أنشطتها المتعلقة بتطوير المعارف في البلدان النامية، وذلك عادةً بالتعاون الوثيق مع الشُعب الأخرى. وشمل ذلك برنامج التدريب من أجل التجارة، الذي قدم التدريب إلى أكثر من ٦٠٠ ٢ مستفيد، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بإدارة الموانئ، ودورات تدريبية في مجال القضايا الرئيسية المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادي الدولي، قُدمت على الصعيد الإقليمي وللمندوبين الموجودين في جنيف.

٢١- وأعرب عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للمساعدة التقنية التي تقدمها الشعبة، وأكدوا أهميتها في دعم تنمية قدراتهم. وبالإضافة إلى ذلك، شدد عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية على الأثر الإيجابي للتعاون التقني المقدم من الشعبة في بلدانهم في العديد من المجالات، بما في ذلك النظام الآلي للبيانات الجمركية والنوافذ الواحدة، وتيسير التجارة، والنقل، والتجارة الإلكترونية، وبناء القدرات البشرية. وفي مجال التجارة الإلكترونية، أعرب ممثل مجموعة إقليمية عن تقديره *لتقرير الاقتصاد الرقمي* الأخير الذي ركز على موضوع التجارة الإلكترونية، وأعرب الممثل عن أمله في أن ينعكس هذا العمل في شكل تعاون تقني. ورحب ممثل مجموعة إقليمية أخرى بتوسيع نطاق التقييمات السريعة للاستعداد للتجارة الإلكترونية لتشمل البلدان النامية التي لا تندرج في فئة أقل البلدان نمواً. وفي مجال النقل الدولي، أشاد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية بالعمل المتعلق بدعم ممرات النقل، وشددوا على

أهمية العمل المتعلق بالنقل البحري وقدرة الموانئ على التكيف، وطلبوا مواصلة تطوير هذا العمل. وأشار مندوب إلى الأثر الإيجابي لبرنامج إدارة الموانئ في تحسين حجم التداول في الموانئ المستفيدة من البرنامج، في جملة فوائد أخرى. وأخيراً، أعرب بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية عن الانشغال لافتقار الشعبة إلى الموارد الكافية التي تمكنها من تلبية جميع الطلبات التي تتلقاها، بما في ذلك الافتقار إلى الموارد البشرية، وطلبوا اتخاذ إجراءات لزيادة توافر الموارد.

٢٢- وأكدت المديرة أن التمويل هو الشاغل الملح الرئيسي للشعبة، حيث تتحمل الأفرقة أعباء ثقيلة في مجالات العمل الناشئة التي تمثل مصالح خاصة للبلدان النامية، مثل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وقالت إن الشعبة تبذل جهوداً لضمان متابعة عملها في مجال بناء القدرات، ولكنها أشارت إلى أن هذه الجهود تتوقف على مدى توافر الموارد. وطلبت إلى البلدان المستفيدة أن تدعم جهود جمع الأموال التي تبذلها الأمانة، وأشارت إلى أن الشعبة تتواصل على نحو متزايد مع الجهات المانحة فيما يتعلق بالمشاريع ذات البعد الإقليمي، بغية الاستفادة من وفورات الحجم والآثار المترتبة على التعلم المتبادل. وأخيراً، رحبت المديرة بالاهتمام الذي أبداه أحد المندوبين باستضافة دورة دراسية إقليمية بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي.

٢٣- وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، شدد مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على أهمية الروابط بين أنشطة الأونكتاد في مجال البحث والتحليل وعملية وضع استراتيجيات التعاون التقني المحددة الهدف التي ترمي إلى دراسة وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات على الصعيد القطري. وأشار إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي شجع الأونكتاد على مواصلة عمله المنهجي الرامي إلى قياس التقدم المحرز في تنمية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتحديد العقبات التي تعيق هذا التقدم. وفي هذا الصدد، عرض المدير بالتفصيل الأعمال الجارية من أجل وضع مؤشر للقدرات الإنتاجية والمساعدة في بناء القدرات الإنتاجية والحفاظ عليها واستخدامها في القطاعات الاستراتيجية، كصيد الأسماك والخدمات، فضلاً عن النقل والسياحة والشؤون المالية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المدير إلى عمل الأونكتاد في تصميم وإدارة النُهج البرنامجية للتعاون التقني، ونوَّه بنجاح البرامج المتعددة السنوات والمتعددة العناصر. وسلط الضوء على الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتحقيق استمرارية أنشطة التعاون التقني عن طريق إنشاء مراكز الامتياز، ونوَّه أيضاً بمجالات العمل الناشئة، من قبيل الأعمال المتعلقة بقياس المتسرب من عائدات السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمشاريع الرامية إلى دعم تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى، مثل الأغذية ذات القيمة التغذوية العالية والأغذية الدوائية التي تستند إلى دراسة الكائنات البحرية لغرض تحويلها إلى منتجات تجارية عالية القيمة. وأشار في الختام إلى عدم ورود أية تبرعات جديدة للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وطلب إلى الدول الأعضاء ذات الاستطاعة أن تتبرع للصندوق الاستئماني.

٢٤- واعترف بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية بفائدة ربط البحوث التحليلية وتوجيهات السياسة العامة بأنشطة التعاون التقني في مجالات رئيسية كالهجرة، والسياحة، وقواعد المنشأ، وتنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشددوا على استمرار أهمية إدماج نتائج البحوث والتحليل في عملية تصميم وتخطيط أنشطة التعاون التقني. وفيما يتعلق بتراجع التمويل المخصص للتعاون التقني في أقل البلدان نمواً، اعترف بعض المندوبين وممثلي المجموعات

الإقليمية بقدرة الأونكتاد على أداء عمله بكفاءة بموارد محدودة، وشجعوا الأونكتاد والدول الأعضاء على العمل معاً لإيجاد حل لمسألة جمع الأموال. وفيما يتعلق بعدم ورود تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، شجع بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية الأونكتاد على مواصلة الدعوة إلى تقديم تبرعات إضافية، واقترحوا أن يتعاون الأونكتاد مع الشُعب والشركاء من أجل زيادة هذا التمويل. وطلب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى الشركاء الإنمائيين التبرع للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً. وشدد ممثل مجموعة إقليمية على أهمية تعزيز الترابط فيما بين الشُعب في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، وشجع الأونكتاد على مواصلة التشديد على أهمية التعاون، بما في ذلك التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في الأنشطة المقبلة، مثل المنظمة الدولية للهجرة. ولاحظ أحد المندوبين أن عدة دول طلبت اتباع النهج البرنامجي والشامل بشأن التعاون التقني للأونكتاد، كما هو الحال مثلاً في أنغولا، وأعرب عن رغبة حكومة السودان في وضع برنامج مماثل. وطلب ممثل مجموعة إقليمية توضيحات بشأن تأثير عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تنفيذ مشاريع التعاون التقني للأونكتاد، وعلى كيفية تنسيق الأونكتاد مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وفي الإجراءات المنفذة على الصعيد القطري. وطلب مندوب توضيحات بشأن الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة أقل البلدان نمواً في الأعمال التحضيرية للخروج من فئة أقل البلدان نمواً وبعد خروجها منها، وكذلك بشأن ما إذا كان الأونكتاد خصص موارد مالية لدعم البلدان التي خرجت من القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المندوب على أهمية قطاع السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وطلب زيادة المناقشات في الأونكتاد بشأن التحديات التي تواجه هذه الدول، في ضوء استعراض منتصف المدة المقبل لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥- وأكد المدير أن توافر الموارد يشكل أكبر عقبة أمام التعاون التقني وأن النُهج البرنامجية ينبغي أن تتسم بقدر أكبر من الفعالية وأن تمكِّن الأونكتاد من توسيع نطاق الدعم الذي يقدمه. غير أنه أشار إلى أن الأونكتاد اضطُر إلى وقف إطلاق البحوث وتوجيهات السياسة العامة في بعض البلدان بسبب الافتقار إلى الموارد. وقال إن الأونكتاد يستطلع، في سياق تأمين موارد إضافية، آليات جديدة للتمويل، مثل مرفق البيئة العالمية. وأكد المدير أن الأونكتاد لا يزال على استعداد لدعم البلدان الخارجة من فئة أقل البلدان نمواً، وأشار إلى أن التمويل المقدم من الإطار المتكامل المعزز متاح لمساعدة تلك البلدان لضمان الانتقال السلس. وأخيراً، فيما يتعلق بعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أشار المدير إلى أن الأونكتاد يقدم المشورة إلى المنسقين المقيمين قبل القيام بالبعثات أو الأنشطة، كلما كان ذلك ممكناً، ويقدم إحاطات إلى الأفرقة القطرية.

دال- تقييم أنشطة الأونكتاد

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٦- نظرت الفرقة العاملة في الوثيقة المعنونة "تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة" (TD/B/WP/298)، التي تلخص النتائج والدروس المستخلصة من خمس عمليات تقييم أُنجزت في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، وتقدم توجيهات للإدارة بشأن تنفيذ

البرامج الفرعية على أساس الأدلة التي أفرزتها عمليات التقييم؛ والوثيقة المعنونة "توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات" التي تستعرض عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة التي نُفذت حتى الآن، بما في ذلك معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات المنبثقة من التقييمات (TD/B/WP/299 وTD/B/WP/299/Add.1).

٢٧- وأشار بعض المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إلى فائدة عمليات تقييم البرامج الفرعية، بما في ذلك التقرير التجميعي، وشددوا على أن عمليات التقييم عامل محوري في تحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأونكتاد. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية، في سياق التطلع إلى دورة تقييم جديدة للبرامج الفرعية الخمسة بعد انعقاد الأونكتاد الخامس عشر، عن دعمه لتوسيع أنشطة التقييم بحيث تشمل جميع جوانب عمل الأونكتاد، بما في ذلك الآلية الحكومية الدولية. وأكد الممثل أيضاً الحاجة إلى تحسين عملية التقييم ومنهجيته، ولا سيما بتوحيد الإطار المرجعي.

٢٨- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أن إدماج الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان اتسم بالضعف في جميع أعمال الأونكتاد وأن معظم المشاريع التي تم تقييمها تفتقر إلى استراتيجية جنسانية شاملة واستباقية. وطلب الممثل أن تشمل برامج المساعدة التقنية في المستقبل سياسة جنسانية معقدة ومعمقة، وأن تولي اهتماماً خاصاً لأوجه عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين في البلدان الشريكة. ولاحظت الأمانة في هذا الصدد أن لدى جميع المشاريع قائمة مرجعية تتعلق بنوع الجنس، للمساعدة في تعميم المنظور الجنساني في مجال التعاون التقني، وأن فرقة العمل المشتركة بين الشُعب المعنية بالقضايا الجنسانية تعمل على إدماج الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في الأعمال الموضوعية للشُعب، من قبيل الأنشطة المتعلقة بريادة الأعمال والهجرة.

٢٩- وفيما يتعلق بالتعاون المحدود الملاحظ بين الشُعب، طلب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد تعزيز الإدارة الداخلية من أجل تحقيق أثر أقوى في منظومة الأمم المتحدة. وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى الجهود المبذولة على مستوى الشُعب، ولكنه أشار إلى الحاجة إلى مزيد من العمل والدعم من قِبل مكتب الأمين العام. وأشارت الأمانة في هذا الصدد إلى العمل الجاري بشأن هذه المسألة وإلى أمثلة لهذا التعاون من كل شعبة، مثل الدورات التدريبية في مجال القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وأبرزت المحاولات الرامية إلى إدراج هذا التعاون في العمل اليومي للشُعب.

٣٠- ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أن الروابط مع المنسقين الإقليميين والبرامج القطرية للأمم المتحدة لا تزال ضعيفة وأن الحضور غير البارز للأونكتاد في مقر الأمم المتحدة يؤثر على مستوى الوعي بوجوده وعلى مدى تأثيره في خطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالميزانية. وطلب عدد من المندوبين وممثلي المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد أن يتعاون عن كثب مع مكتبه في نيويورك لضمان إدراج عمل الأونكتاد في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومواصلة تعزيز شراكته الاستراتيجية مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة. وأشار مندوب إلى أن بعض الاجتماعات الحكومية الدولية في الأونكتاد لم تتمخض عن استنتاجات متفق عليها، وأن هذه الاجتماعات تشكل آلية مهمة للتواصل مع المقر.

٣١- وتساءل مندوب عن حالة تنفيذ التوصية المتعلقة بالتسلسل الإداري لمكتب الأونكتاد في أديس أبابا والآلية المستخدمة لتنفيذها. وأشارت الأمانة إلى أنه يجري وضع اختصاصات المكتب. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم بشأن الثغرات في تمويل المشاريع المواضيعية، وطلبوا

إلى الأونكتاد أن يكثف جهوده لجمع الأموال. وأثار ممثل مجموعة إقليمية مسألة ما إذا كان جمع الأموال ينبغي القيام به مركزياً أو على مستوى الشُعب. وأشار الأونكتاد إلى أن الشُعب تبذل جهوداً لتنفيذ الإطار الجديد المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، وأن الموظفين يتلقون التدريب على هذا الموضوع. وفي الختام، طلب ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن يواصل الأونكتاد جهوده، حيث لاحظت التقييمات أوجه ضعف في تطبيق نظام الإدارة القائمة على النتائج.

هاء- إحاطة بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات دائرة الدعم الحكومي الدولي التابعة للأونكتاد

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٣٢- قدمت نائبة الأمين العام للأونكتاد إحاطة عن حالة تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات دائرة الدعم الحكومي الدولي التابعة للأونكتاد. وطلب ممثل مجموعة إقليمية مزيداً من المعلومات عن تدابير المتابعة المتخذة بشأن التوصيات. وأشارت نائبة الأمين العام إلى أن مزيداً من التفاصيل بشأن هذه المسألة سيُقدم في جلسة الإحاطة المقبلة بشأن المسائل الإدارية، المقرر عقدها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣- انتخبت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، السيدة سورايا زناردو (بلجيكا) رئيسةً لها والسيد محمود العطية (العراق) نائباً للرئيس – مقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٤- أقرت الفرقة العاملة في الجلسة ذاتها جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/296). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة.

٤- تقييم أنشطة الأونكتاد:

(أ) تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة؛

(ب) توليف عمليات تقييم البرامج الفرعية الخمسة، وتقديم معلومات محدَّثة عن حالة تنفيذ التوصيات.

٥- إحاطة بشأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة حسابات دائرة الدعم الحكومي الدولي التابعة للأونكتاد.

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والسبعين للفرقة العاملة.

٧- مسائل أخرى.

٨- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والسبعين للفرقة العاملة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٥- أقرت الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية، المعقودة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين (انظر المرفق الثاني).

دال- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٣٦- قررت الفرقة العاملة، في الجلسة ذاتها، أن يجري بعد الدورة وضع الصيغة النهائية لتقريرها عن دورتها الثامنة والسبعين.

المرفق الأول

مشروع قرار للعرض على مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

إن مجلس التجارة والتنمية

١- *يؤكد من جديد* دور التعاون التقني للأونكتاد بوصفه أحد الأركان الأساسية الثلاثة للأونكتاد التي يجب تنفيذها بطريقة متعاضدة مع الركنين الآخرين؛

٢- *يسلط الضوء* على أهمية التعاون التقني للأونكتاد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ *ويشدد* على أهمية مشاركة الأونكتاد بنشاط في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

٣- *يطلب* إلى الأمانة أن تعد مشروع استراتيجية لتعاونها التقني بالتشاور مع المجموعات الإقليمية وأن تشرع في مناقشة أولية في دورة الفرقة العاملة التي ستُعقد في الربع الأول من عام ٢٠٢٠؛

٤- *يشجع* الأمانة على مواصلة تعزيز التعاون بين الشُعب وبين الوكالات من أجل زيادة الاتساق والتأثير وتبادل أفضل الممارسات عند تقديم المساعدة التقنية، مع مراعاة ولاية الأونكتاد ونتائج فرق عمله الداخلية؛

٥- *يشجع* الأمانة على مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج تمشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؛

٦- *يشدد* على أهمية التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به في ضمان فعالية التعاون التقني من أجل تنفيذ ولاية الأونكتاد، مع إيلاء اهتمام خاص للوفاء بالأهداف التي يمكن أن تتخلف عن الركب على النحو المحدد في استعراض منتصف المدة لمافيكيانو نيروبي؛

٧- *يشجع* البلدان المتقدمة والبلدان النامية ذات الاستطاعة على تقديم تبرعات متعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، وعلى زيادة إمكانية التنبؤ بالمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد؛

٨- *يدعم* جهود الأونكتاد الرامية إلى توسيع وتنويع قاعدة جهاته المانحة وإلى التماس طرق تمويلية جديدة، مثل آليات التمويل المشتركة التي تدعم المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التي يقودها الأونكتاد، بما في ذلك التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والسبعين للفرقة العاملة

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

٣- استعراض مشروع الخطة البرنامجية للأونكتاد والمعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠٢١، الجزء الثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثمانين للفرقة العاملة.

٥- مسائل أخرى.

٦- اعتماد التقرير الذي ستقدّمه الفرقة العاملة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

الحضور[1]

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية:

الاتحاد الروسي

الصين

ملاوي

٢- وحضر الدورة ممثلون للدول التالية غير الأعضاء في الفرقة العاملة:

إثيوبيا	غابون
ألبانيا	غواتيمالا
ألمانيا	فرنسا
باكستان	فنلندا
بلجيكا	كوبا
بنغلاديش	كوت ديفوار
بنما	الكونغو
بولندا	مصر
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	المغرب
توغو	منغوليا
الجمهورية العربية السورية	النمسا
دولة فلسطين	نيبال
زامبيا	نيجيريا
السنغال	الهند
سويسرا	هولندا
عُمان	اليمن

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

(١) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/WP(78)/INF.1.